وأبلغ عرفات الى وزير خارجية الظل في بريطانيا، جيرالد كوفمان، «انه لن يكون هناك مفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية الّا في مؤتمر دولي» (**الحوادث**، ٢٠/١/١٩٨٩). واعتبرت أوساط فلسطينية تصريح شامير بقبوله اجراء مفاوضات تحت رعاية الامم المتحدة، ليس «الّا شكلاً جديداً للتهرّب من الضغط الدولي المتزايد على حكام اسرائيل لاجبارهم على الرضوخ للشرعية الدولية، ولعقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحية» (**الحرية**، ٢٢/١/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، عارضت م.ت.ف. اجراء انتخابات بلدية، ما لم يتمّ «سحب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، واحلال قوات دولية بدلاً منها. واشترطت اجراء انتخابات باشراف الامم المتحدة» (من تصريح لأحمد عبدالرحمن، **اذاعة مونت كارلو**، ٢٩/١/١٩٨٩، نشرة السابعة صباحاً).

وترافقت مقترحات «السلام» الاسرائيلية مع تصاعد حدة القمع ضد الانتفاضة، وسنّ المزيد من القوانين المشددة ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، الأمر الذي استدعى قيام م.ت.ف. بطلب عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن الدولي للبحث في تصعيد اسرائيل لاجراءات القمع ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وفي هذا السياق، اجتمع ممثل جامعة الدول العربية في الامم المتحدة، بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٩، مع السكرتير العام للمنظمة الدولية، بيريز دي كويلار، وبحث معه في مطلب م.ت.ف. والمجموعة العربية اصدار بيان من مجلس الامن يدين الممارسات الاسرائيلية في الضفة وغزة. وقال ممثل الجامعة العربية، ان عدم نجاح المسعى يُعطي للمنظمة والدول العربية الحق في دعوة المجلس الى الاجتماع، واصدار قرار يندّد بالموقف الاسرائيلي، حتى ولو استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضده (**الاهرام**، القاهرة، ٢٦/١/١٩٨٩).

الحكومة المؤقتة

لا تزال المباحثات والمشاورات الفلسطينية بشأن تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة قائمة. وقد تباينت الآراء حول توقيت تشكيلها، على الرغم من الاجماع حول مبدأ ضرورة التشكيل. ويمكن حصر مجمل الآراء في اتجاهين: الأول يرى ضرورة الاسراع بتشكيلها؛ والثاني يدعو الى التريّث. وفي هذا السياق، برز العديد من التصريحات، ومنها موقف الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، الذي شدّد على ضرورة تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن. وقال: «ان التطورات التي حدثت منذ اعلان قيام الدولة الفلسطينية تظهر ان الوقت قد حان لتشكيل حكومة مؤقتة» (**الدستور**، ١٧/١/١٩٨٩).

الى ذلك، أفادت مصادر فلسطينية مطلعة، بأن ثمة أمرين رئيسين تدور حولهما الاتصالات الفلسطينية بشأن تشكيل الحكومة المؤقتة. الأمر الأول هو الاطار السياسي للحكومة المؤقتة، فهل يُكتفى ببرنامج عمل أم يوضع دستور محدد ؟ والأمر الثاني اختيار اعضاء الحكومة، بحيث يراعى في ذلك أوسع تمثيل ممكن على مختلف المستويات.

وأكدت مصادر فلسطينية ان الاطار السياسي للحكومة المؤقتة، سواء اتخذ شكل دستور، أو برنامج عمل، لن يصدر الّا باتفاق جميع الاطراف الفلسطينية عليه، حتى ولو أدى ذلك الى تأجيل اعلانه الى ما بعد تشكيل الحكومة. ولمّح بعض المصادر الفلسطينية الى وجود اتجاه قوي لاشتراك بعض القوى التي تعمل في استقلالية عن م.ت.ف. وخاصة داخل الاراضي المحتلة في هذه الحكومة (**الشرق الاوسط**، ١٢/١/١٩٨٩).

وحول مسألة تشكيل الحكومة، صرّح أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني، بأن اللجنة القانونية المشرفة على دراسة مشروع الحكومة المؤقتة قد انتهت من الدراسة المتعلقة بالنواحي القانونية لتشكيلها. وقال: «ان اللجنة ستقدم تقريرها الى اللجنة التنفيذية خلال الشهر الحالي [كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٩]؛ وكشف عن ان اللجنة القانونية وضعت خطوطاً عريضة للدستور الفلسطيني المؤقت، من أجل توفير الشكل القانوني للدولة» (**الشرق الاوسط**، ١٢/١/١٩٨٩).

في المقابل، رأت أوساط فلسطينية ضرورة التأني والتريث في تشكيل الحكومة، انتظاراً للتطورات الدولية الخاصة بعقد المؤتمر الدولي. وفي هذا، اعتبر عضو المكتب السياسي للحزب